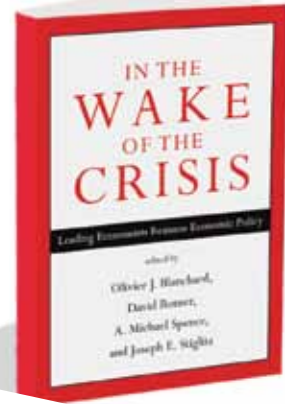


نظرة جديدة



بقلم: أوليفيه بلانشارد، ديفيد رومر، مايكل سينس، جوزيف ستيجليتز (محررون)

في أعقاب الأزمة

كبار الاقتصاديين يعيدون تقييم السياسة الاقتصادية

مطبوعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، ٢٠١٢، ١٧٤ صفحة، السعر ١٩,٩٥ دولار (تجليد قماشي)

إذا كان مقدرا لأي حدث أن يتسبب في دخول صناعة ما في نوبة من التشكك في الذات، فلا بد وأن يكون هذا الحدث هو الأزمة المالية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. فقد سقط العالم في هوة عميقة من الركود لم يتنبأ بها معظم الاقتصاديين، من جراء عوامل (مثل تضخم أسواق الأصول، والرفع المالي المفرط في القطاع المالي) لا تكاد تظهر في معظم النماذج الاقتصادية. وكان "بن برنانكي"، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قد استبعد في عام ٢٠٠٥ فكرة انهيار سوق الإسكان في رده على سؤال في هذا الخصوص قائلا: "إنه أمر بعيد الاحتمال. فلم يسبق أن شهدنا تراجعاً في أسعار المساكن على المستوى القومي". وفي شهر مارس ٢٠٠٧ أعرب عن رأيه بأن "الأرجح على ما يبدو أنه سيتم احتواء الأثر الواقع على الاقتصاد الأوسع والأسواق المالية من جراء المشكلات في سوق القروض العقارية منخفضة الجودة".

وبعد مثل هذه التنبؤات غير الموفقة، ربما كان الأوان قد حان لبعض التواضع. فقد عقد صندوق النقد الدولي مؤتمراً في شهر مارس من العام الماضي لمناقشة التحركات التي أعقبت الأزمة، وتم تجميع الدراسات على النحو الملائم في كتاب. ويشير السيد أوليفيه بلانشارد، كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي، في سياق مقاله الافتتاحي، إلى أنه يتعين على

الخبراء الاقتصاديين التفكير بأسلوب جديد — الذي من أهم ملامحه أن "الأمر قد لا تكون على خير ما يرام وراء كواليس المشهد الاقتصادي الكلي، حتى إذا كانت معدلات التضخم مستقرة وفجوة الناتج ثابتة".

وبينما لا تشكل المقالات البالغ عددها ٢٣ مقالا إطارا متماسكا لوضع سياسة اقتصادية كلية جديدة، فإنها تشكل سلسلة من الموضوعات المحفزة للآراء حول السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، وهيكل النظام النقدي الدولي. وحتما يثير بعض هذه المقالات المزيد من الأسئلة أكثر من طرح الأجوبة، لكنها في معظمها تعرض وجهات نظر مهمة حول التحديات المتوقعة في المستقبل.

ولنأخذ على سبيل المثال فكرة السياسة الاحترازية الكلية، أي "الأمل الأبيض الكبير" للإدارة الاقتصادية. فيمكن تجنب حدوث الأزمات المستقبلية (أو على الأقل الحد من أثارها) إذا كانت السلطات متيقظة للمخاطر النظامية في القطاع المالي. لكن وفقا لما يقوله "بلانشارد"، فإن السياسة الاحترازية تتطلب الاستعانة بأدوات أكثر من مجرد أسعار الفائدة (تغيير الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة في سوق الرهن العقاري، على سبيل المثال). وينتهي الأمر بتدخل البنك المركزي في العديد من عناصر الاقتصاد: فهل يتوافق مثل هذا الموقف مع مفهوم استقلالية البنوك المركزي، بعيدا عن السيطرة الديمقراطية؟

وهناك مسألة أخرى بالنسبة للبنوك المركزية وهي أنها أصبحت أطرافا مؤثرة كبيرة في الأسواق الرأسمالية من خلال برامجها للتيسير الكمي — والتي تقوم من خلالها بشراء الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية مباشرة بغية ضخ رأس المال في الاقتصاد بدلا من خفض أسعار الفائدة. وعادة ما ينتظر التجار بفارغ الصبر ظهور أنباء عن جولات جديدة من التيسير الكمي كإشارة لشراء الأسهم والسندات. لكن هذا الأمر يبدو محيرا بعض الشيء، وفقا لما ذكره الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل "جوزيف ستيجليتز"، نظرا لأن الإعلان عن هذه البرامج يكون باعتبارها برامج مؤقتة. "فإذا كانت مشتريات الحكومة من السندات تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم والسندات، فمن المفترض أن تؤدي مبيعاتها اللاحقة إلى انخفاض هذه الأسعار". وإذا كانت الأسواق تتوقع أن يكون طابع التيسير الكمي مؤقت، فمن المفترض أن تكون زيادات الأسعار الجارية محدودة؛ وإلا فإن البنوك المركزية ستتكبد الخسائر في مرحلة لاحقة. ووفقا لما ذكره ستيجليتز، فإن "مجرد عدم استخدام البنك المركزي لنظام المحاسبة بقيمة السوق لا يجعل هذه الخسائر أقل واقعية".

وعلى مستوى المالية العامة، قد يصاب بعض الخبراء الاقتصاديين في شيكاغو بالدهشة لدى مطالعة تأكيدات "ديفيد رومر"، من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، بأنه "ينبغي لنا أن نعتبر مسألة فعالية الدفعة التنشيطية من المالية العامة أمرا مؤكدا". وهناك رؤية أكثر اختلافا هي تلك التي يتبناها "بارتساراتي شوم"، الذي يدرس الأوضاع التي تزداد (وتنخفض) فيها فعالية سياسة المالية العامة؛ فالمستوى الكلي للدين الحكومي والافتتاح الاقتصادي (يمكن استخدام التخفيضات الضريبية ببساطة في الإنفاق على الواردات) هما بالتأكيد من العوامل التي ينبغي بحثها. وهنا، وفي أماكن أخرى، ربما يكون هذا الكتاب قد أفاد من آراء "كارمن راينهارت"، حاليا في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، أو "كينيث روجوف" من جامعة هارفارد، ولهما مؤلفات تاريخية تغطي ثمانية قرون من الأزمات الاقتصادية المتعاقبة.

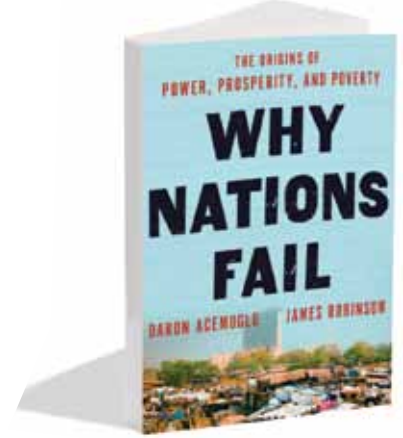
ولعل التحول الكبير الآخر في الأعراف الاقتصادية (لا سيما في صندوق النقد الدولي) هو ازدياد الرغبة في اعتماد ضوابط رأس المال. فإذا ما كانت الأسواق في نهاية المطاف معرضة لظهور الفقاعات، فهي إذن ليست فعالة بصفة دائمة. وبطبيعة الحال، يمكن للأسواق غير الفعالة أن تؤثر في استقرار الاقتصادات. ولا يمثل هذا الأمر عرفا اقتصاديا جديدا بمعنى الكلمة، لكنه عودة إلى عرف قديم: فقد كان جون مينارد كينز يعتقد أن التدفقات التجارية أهم بكثير من التدفقات الرأسمالية وبالتالي أنشأ نظام بريتون وودز. كذلك فإن الصين، وهي القوة الاقتصادية العالمية الصاعدة، ترى ضرورة امتثال التدفقات الرأسمالية للأهداف الاقتصادية الأشمل. غير أن الساسة الأوروبيين حريصون للغاية على عرقلة حركة الأسواق. وبناء عليه، فإن التعليق الذي أبداه نائب محافظ بنك الاحتياطي الهندي، راكيش موهن، بأنه "ينبغي لإدارة الحساب الرأسمالي بصورتها الواسعة أن تصبح جزءا من مجموعة الأدوات العادية لإدارة الاقتصاد الكلي، على الأقل بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة" لن يكون مستغربا لدرجة تثير "الجدل" فيما لو كان صدر منذ ١٠ سنوات. وهذا درس مفيد: فالطريقة المثلى لاستعراض أحداث الأزمة هي بالاستعداد للنظر في كل الاعتبارات.

فيليب كوغان

كاتب عمود "باتونود"

في مجلة الإيكونوميست

ومؤلف كتاب Paper Prom- ises: Debt, Money and the New World Order



بقلم: دارون أجمولو وجيمس روبنسون

لماذا تفشل الأمم

جذور القوة والرخاء والفقير

مجموعة "Crown Publishing Group" للنشر، نيويورك، ٢٠١٢، ٥٤٤ صفحة، ٣٠ دولارا (تجليد قماش)

هذا الكتاب قدرا مدهشا من الشكوك السوية أمام أي شخص يعتقد أنه يعرف كيف يمكن تشغيل آلية النمو والرخاء في ملاوي أو نيبال أو مصر — أو كيفية إعادة تشغيل هذه الآلية في اليونان وإيطاليا. وسواء كان القارئ موقنا بمنهج "فريدريك هايك" (المجتمع الحر سيحقق الرخاء) أو منهج "كارل ماركس" (النظام غير المتكافئ سينهار حتما) أو مؤمنا مثل معظم الاقتصاديين أو طلاب علوم التنمية بإمكانية "صياغة الرخاء" بالمشورة والدعم على مستوى السياسات، فإن هذا الكتاب سيجعله يعيد التفكير مرة أخرى.

ويوفر الكتاب كذلك قدرا كبيرا من متعة القراءة، حيث يقدم عرضا جذابا وشيقا في سياق أطروحته واسعة النطاق وتفصيله المبهرة. ويذهب المؤلفان إلى أنه في غياب المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة فإن الأمم حتما ما تفشل في نهاية المطاف (طالع المزيد حول هذه الفكرة أدناه). فيدون المؤسسات الشاملة التي تتحدى النخبة السياسية (الحاكم المطلق، الملك، الحاكم العسكري، رئيس القبيلة) وتقيد حرياتنا لن يتحقق الهدم الخلاق. فهذه النخبة تستخدم القوة السياسية لحماية الوضع الراهن والحفاظ على الربح الاقتصادي "المستخلص" (أي العائدات المفترقة من قوة السوق). فليس

هناك من سبب يدعو الناس للاستثمار ولا يوجد لديهم حافز على الابتكار. ويمكن للاقتصادات أن تنمو لفترة طويلة من الزمن على أساس الاستخلاص (الإمبراطورية الرومانية، والصين في العقود الثلاث السابقة). لكن من دون المشاركة والتمكين والاستعانة بمشروعات غالبية السكان، فإن النظم الاستخلاصية ستفقد قوتها الدافعة في نهاية المطاف وتستسلم للصراعات الداخلية والانهيال الداخلي أو للهزيمة التامة على أيدي الغزاة من الخارج. ويعرض الكتاب لهذا الجدل من خلال أمثلة تمتد على مدار آلاف السنين (الحضارة النطوفية على نهر الفرات في العصر الحجري الحديث، وحضارة المايا في عام ٥٠٠ قبل الميلاد، وانجلترا في عام ٤١١)، وفي العديد من الأماكن (ترانسكيب، ومملكة الكونغو، وويلز الجنوبية الجديدة، ومملكة أكسوم — حاليا جزء من إثيوبيا، والصومال، واليابان، والصين، وروسيا). وتضمن الكتاب عبارات جديدة ترصد نقاط التحول الرئيسية التي تعطي القصة بعدا شيقا، مثل: عقود الثقة الفينيسية، والالتباسات البرلمانية، والطاعون الأسود، وحكم القلة الحديدية، و"سر جازبية النمو الاستبدادي". لكن من أين تأتي المؤسسات الشاملة؟ ولماذا ظهرت في إنجلترا (التي كانت منطقة معزولة في سنة ٧٥٠ ميلادية بينما كان هناك ٢٨ ألف نسمة يقطنون مدينة "كوبان" في حضارة المايا) مع عصر الثورة الصناعية، ولم تظهر في ذلك الوقت ولا حتى الآن في غانا أو بيرو أو روسيا؟ ولماذا انتهى الأمر بالجمهورية الرومانية التي كانت تتبع النظام الشامل نسبيا إلى الحكم الإمبراطوري المطلق؟ ولماذا نجحت فينيسيا في اعتماد النظام الشامل ثم أضاعته؟ ولا يدعي المؤلفان أن العملية بسيطة أو محددة المسار. فقد أشارا إلى أن نجاح الأمم يرجع جزئيا إلى حسن الطالع؛ وأن اتباع منهج المركزية بالقدر الكافي يمكن أن يكبح جماح الفوضى وعدم الاستقرار، وأن التعددية توفر الحوافز للعمل والابتكار. وتؤدي بعض الفروق المحدودة في الأوضاع الأولية لدى اقتترانها بالحوادث التاريخية ("المنعطفات الحرجة") إلى مضي المجتمعات في مسارات مختلفة تماما. فقد أدى الطاعون الأسود في القرن الرابع عشر إلى إلغاء القنانة في أوروبا الغربية ولكن ليس في روسيا؛ وأدى نشوء التجارة عبر الأطلسي إلى تمكين البرلمان في إنجلترا، لكنه عزز من الحكم المطلق للنظام الملكي في إسبانيا. وأدت هيمنة دولة الهند الشرقية الهولندية إلى تدمير المؤسسات الشاملة التي أقامها السكان الأصليون في آنشيه، إندونيسيا، بهدف إثراء ذاتها. لكن "شركة فيرجينيا" الملكية، نظيرها في مدينة جيمس تاون، فيرجينيا، في القرن

السابع عشر، لم تتمتع بمثل هذا القدر من الحظ؛ فقد أدت وفرة الأراضي وندرة العمالة إلى إتاحة العديد من الفرص أمام العمال فأصبح في إمكانهم وضع الأسس لاقتصادهم الشامل وولايتهم.

لكن فصول هذا الكتاب أبعد ما تكون من الاكتمال، وربما أن ذلك يترك حيزا أمام المؤلفين لإصدار كتاب لاحق. فلم يحدد المؤلفان طبيعة الفشل الذي وقع. فلا يقتصر المعنى المقصود من الفشل على الانهيار التام (سيراليون، والإمبراطورية الرومانية، ودولة مدينة فينيسيا) وإنما فشل معظم الأمم في إنشاء المؤسسات الشاملة التي حققت الرخاء الكبير والمستمر للشعوب في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان — وقلة من البلدان الأخرى، مثل كوريا الجنوبية وبوتسوانا. فالقصة تدور حول المستويات المختلفة، وليس حول إدارة التحولات من النظم الحصرية إلى النظم الشمولية. ولكن ماذا عن الإطار الزمني ذي الصلة؟ لقد امتد أجل الإمبراطورية الرومانية "الاستخلاصية" لمدة ٣٠٠ عام على الأقل من المستويات المعيشية الجيدة التي تحققت لمجموعة كبيرة من مواطنيها، وامتد أجل دول مدن حضارة المايا لمدة أطول. وحققت السياسات الاستخلاصية في الصين مستويات معيشية أطول وأفضل لملايين المواطنين خلال العقود الثلاث الماضية، وربما تحقق مكاسب إضافية بدون اتباع منهج الشمول لعقود كثيرة في المستقبل.

ويذهب المؤلفان إلى أن السياسات في نهاية المطاف هي العوامل المؤثرة، وليس الاقتصاد (ولا الثقافة ولا الموقع الجغرافي). لكنها تلجأ أحيانا أيضا إلى الواقع الاقتصادي لتفسير النتائج السياسية. فقد كانت ندرة العمالة في جيمس تاون، والتبعات الاقتصادية للطاعون الأسود في أوروبا، هي العوامل التي أدت إلى ظهور السياسات الشاملة — وليس العكس. وفي بيرو ومنطقة الكاريبي كان الذهب والقطن، أي الهبات الطبيعية الاقتصادية، هي التي جعلت حكام النخبة يستخلصون الربوع على نحو أسهل مما ينبغي. وفي كوريا ما بعد الحرب، أدت العوامل الاقتصادية السليمة — أي وجود نظام اقتصادي شامل (حيث فرض الأمريكيون نظاما للإصلاح الزراعي) — في نهاية الأمر إلى إفساح المجال للسياسة الشاملة. أليست ضغوط السوق العالمية (والأعراف العالمية المتغيرة بشأن الديمقراطية، وموقعي التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت "تويتر" و"فيسبوك"، وربما المشورة الصحفية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) مستمرة في دعم هذه العملية حاليا في كل من غانا وإندونيسيا والمكسيك؟

تُرى هل يطفئ هذا الاستعراض جذوة الشكوك السوية التي يفترض أن يطرحها هذا الكتاب - حول تأثير الأطراف الخارجية في عالم يتزايد توجهه نحو العولمة - ويستسلم لأفكار المذهب العلمي الساذجة أو، الأسوأ من ذلك، المهتمة بالمصالح الشخصية؟ إذا كنت تعمل في صناعة التنمية - كناشط أو طالب أو موظف أو أكاديمي أو مسؤول رسمي - ينبغي إذاً أن تقرأ الكتاب ثم تطرح هذا السؤال على نفسك.

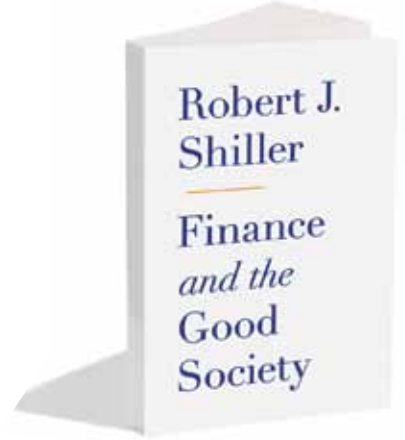
نانسي بيردسول

الرئيس المؤسس لمركز التنمية العالمية

سهولة الحصول على تكنولوجيا إنقاذ الأرواح والهواتف المحمولة، فضلاً على قيام الحركات النسائية، ومكافحة تجارة الرقيق الأبيض، ونمو صناعة التمويل الجزئي، وحتى تنفيذ الخصخصة وتفكيك مجالس التسويق الزراعي اللذان يتعرضان لانتقادات كثيرة - إلى جانب تحسن مستويات المعيشة حالياً في البلدان التي تتبع النظام الاستخلاصي، أن تؤدي أيضاً، على غرار ما حدث في "الربيع العربي"، إلى إطلاق جيل جديد من المناهج السياسية الشاملة والنمو المستمر والرخاء في العالم النامي.

وينتقد المؤلفان "فرضية الجهل" في صناعة التنمية، ورأيهما صائب في هذا الشأن حيث إن المشكلة ليست في عدم دراية القادة في البلدان الفقيرة بما ينبغي عمله - بل في الحوافز والقيود المحلية التي تجعلهم غير قادرين أو غير راغبين في اتباع المشورة الجيدة التي تقدمها إليهم الأطراف الخارجية. ومن جهة أخرى، ربما تكون "عطرسة" صندوق النقد الدولي (المصطلح الذي استخدمه) بشأن مكونات السياسة الاقتصادية الكلية السليمة قد أسهمت في النمو المطرد مؤخراً في معظم أنحاء إفريقيا. وربما كان من شأن

التمويل للجميع



بقلم: روبرت شيلر

التمويل والمجتمع السليم

مطبوعة جامعة برينستن، برينستن، ولاية نيو جيرسي، ٢٠١٢، ٣٠٤ صفحة، ٢٤.٩٥ دولاراً (تجليد قماش)

في

أعقاب الأزمة المالية، كنت أحد المتحدثين في ندوة لكبار صناع السياسات المالية الأفارقة - ممن سبق لهم الاستماع إلى كلمات الوعظ من الجهات المانحة والمنظمات المالية الدولية حول مزايا الرأسمالية المالية. وسألوني كيف أن الولايات المتحدة، التي كانت تشيد بمنافع الرأسمالية المالية والخصخصة، باتت في الوقت الحالي تؤم الكيانات المرموقة مثل "المجموعة الأمريكية الدولية" للتأمين (إيه أي جي) ومؤسسة فاني ماي؟

امتدت الخسارة العرضية الناجمة عن الأزمة إلى أبعد من حالات الهبوط الحاد في تدفقات التجارة ورؤوس الأموال. فأصبحت تنطوي على تزايد مشاعر العداوة تجاه اقتصاد السوق

اجتماعي أوسع ينتشر في جوانب حياتنا سواء كنا ندركه أو لا ندركه. وتتبادر للذهن أسئلة في هذا الخصوص: "لماذا يستاء الناس من أصحاب الثراء البالغ؟ ولماذا تقوم حركات "احتلال" المراكز والأحياء المالية؟ وكيف يمكن إدراج أصحاب الثراء البالغ في عالم "شيلر" المثالي للرأسمالية المالية ذات الطابع الديمقراطي؟

التمويل يمكن أن يفضي إلى تجاوزات؛ ويمكن أيضاً أن يكون قاطرة للنمو والحد من الفقر

وتأتي إجابات "شيلر" في بعض الأحيان مستفزة. فالنتيجة المنطقية للفكر الماركسي تتمثل في التدمير الذاتي للرأسمالية. غير أن الرأسمالية، لا سيما الرأسمالية المالية، ظلت قادرة على البقاء، بل تحسنت أوضاعها على مر السنين، وفقاً لما ذكره "شيلر". وإضافة إلى ذلك، فقد ظلت الرأسمالية المالية قادرة على البقاء في مواجهة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، التي يرى المؤلف أنها ستعزز من القدرات البشرية وتعمل من إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل.

وهناك العديد من القوى المضادة التي نشأت خلال السنوات الماضية لتعميق مشاعر الملكية الاجتماعية للرأسمالية المالية، مثل برامج خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، والمدخرات التقاعدية من خلال التوسع في حيازة الأسهم والأصول المالية، والتنظيم المالي، ونظم حوكمة الشركات لكبح تجاوزات الرأسمالية المالية.

لكن "ماركس" لم يتنبأ بظهور مثل هذه القوى المضادة. ومن شأن إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل أن يخفف من حدة

ذاته. ومن ثم، فإن التحليل المتأني الذي أجراه "روبرت شيلر" بشأن الآثار الاجتماعية النافعة للرأسمالية المالية جاء في الوقت المناسب. ويستند هذا الكتاب إلى خلفية "شيلر" الثرية في مجال التمويل والتمويل السلوكي - حيث قدم مساهمات ملحوظة - وإلى قراءاته المكثفة في مجالات أخرى، بما في ذلك علم الاقتصاد، والنظرية المالية الحديثة، والاقتصاد السلوكي، والتاريخ، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية. وهذا ما يجعل تحليله في مجال التمويل تحليلاً متعدد التخصصات. وبالنسبة للمتخصصين في مجال التمويل، فإن الرؤية التي ينقلها المؤلف من المجالات الأخرى تضع سياقاً للعديد من الأفكار التي يعتنقها المشتغلون في مجال التمويل بعقلية الجزر المنعزلة.

ويتسم الاستطراد المتضمن في الكتاب بقدر من الإبهام - فطلي سبيل المثال، يبدو أن النقاش الدائر حول "الأهداف وحياتنا" يستمد قوته من الروحانية و"مذهب بوذية زن" - لكنه في بعض الأحيان يشرد بعيداً جداً في مناقشة بعض المجالات غير المالية، ويتوه عن الموضوع الرئيسي للكتاب - وهو الدفاع عن المزايا الاجتماعية للتمويل.

ويروج "شيلر" لضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي والإنساني على الرأسمالية المالية. ويرتكز كتابه على جوانب التقدم المحرز في مجال التمويل الحديث، بما في ذلك الابتكار المالي، وكفاءة السوق، والحوافز المالية، والمصالح المتضاربة بين الأطراف المعنية فيما يتعلق بالمؤسسات الحديثة. ويحاول "شيلر" أن يبرهن أن التمويل له دور أوسع نطاقاً يتجاوز مجرد تحقيق المكاسب المالية.

والمؤلف لا يرفض مبدأ تحقيق المكاسب المالية، لكنه يذهب في تحليله للغريزة البشرية وراء هذا المبدأ إلى أن المال هو وسيلة لتحقيق عوامل خارجية إيجابية. وقد يتبادر إلى الأذهان مسألة تقديم المال للأعمال الخيرية، لكن "شيلر" يوضح ما للتمويل من بعد

استعراض الكتب

الراهنه، فإن الكتاب لم يتضمن سوى إشارات محدودة عن هذا الأمر. وفي واقع الأمر، هناك بعض الدوائر التي تعزى مسألة عدم المساواة في الثروة والدخل إلى الحوافز غير السوية في مرتبات كبار المسؤولين.

وإذا ما استبعدنا جوانب القصور هذه فسوف نجد هذا الكتاب ممتعا للغاية. ورغم أسلوب التفسير البديهي لموضوع الكتاب باستخدام قدر ضئيل للغاية من البيانات والمنهجيات المعقدة، فإن وفرة الشواهد وأوجه القياس التمثيلي المستمدة من مختلف التخصصات هي من عناصر القوة في الكتاب وتشجع القارئ على التفكير بخيال واسع. ولا ينبغي أن يقتصر الثناء على "شيرلر" لأنه ارتقى بفكرة إضفاء الطابع الديمقراطي على الرأسمالية المالية وإنما لمساهمة كذلك في إضفاء الطابع الديمقراطي على الإمام بعلوم التمويل.

ليما سينبيت

أستاذ كرسي ويليام ماير لعلوم التمويل
ومدير مركز السياسة المالية
في كلية روبرت سميت لإدارة الأعمال
في جامعة ميريلاند

ويعد هذا درسا من الطراز الأول لمن لا يتمتعون بدراية واسعة في مجال التمويل. فهناك حوالي ٢٠ فئة من الأطراف الفعالة، تشمل الرؤساء التنفيذيين ومسؤولي بنوك الاستثمار، والمحامين، والتجار، والعاملين في قطاع التأمين، وحتى جماعات الضغط والناشطين في مجال العمل الخيري.

وبينما تم إعداد الكتاب على نحو مفيد بالنسبة لتفهم الأدوار والمسؤوليات المحددة، فإنني كنت أفضل لو تم إعداده وفق الوظائف في عالم التمويل، مثل تعبئة المدخرات ورؤوس الأموال، وإنتاج المعلومات، والوساطة المالية، واقتسام المخاطر وإدارتها، والحوكمة.

ويؤيد الكتاب كذلك الزيادة المفرطة في الاعتماد على الحكومة. ويقترح المؤلف عددا من الخطط المبتكرة التي تقوم الحكومة بتنفيذها، مثل العقود الأجلة على المنتجات غير التقليدية. مثل هذه المقترحات تثير الهواجس حول تشجيع التدخل الحكومي القاسي.

وكنت أود كذلك أن أطلع المزيد عن دور الحوافز ونظام حوكمة الشركات في دعم التمويل من أجل الصالح العام. ورغم أن حجم تعويضات كبار المسؤولين وسماحتها التحفيزية كان لهما دور بارز في المناقشات التنظيمية

رفض منهج الرأسمالية المالية. وفي الواقع، ليس من الصعب في مثل هذا المقام أن نتخيل أن هناك بيئة ترحب بأصحاب الثراء البالغ طالما أنهم يصنعون ثروتهم إلى حد ما باتباع قواعد العمل المتعارف عليها.

ويروج "شيرلر" كذلك لفكرة إضفاء الطابع الإنساني على التمويل عن طريق استغلال الدوافع الإنسانية (الموجبة والسالبة على حد سواء) واستكشاف كيفية استخدام مثل هذه الغرائز في تشجيع بالغي الثراء على اعتبار تجميعهم للثروة كمصدر لتحقيق المصلحة العامة. ومن ثم، فرغم أن التمويل يمكن أن يفضي إلى تجاوزات، فهو قادر أيضا على أن يكون قاطرة للنمو والحد من الفقر.

ويروج الكتاب لأحد أشكال الرأسمالية المالية الذي يدعم تحقيق هذا الصالح الاجتماعي. فالهدف واسع النطاق والمنهج اللازم متعدد التخصصات، و"شيرلر" مؤهل بلا منازع لتقديم مثل هذا التحليل متعدد التخصصات.

ورغم أن الكتاب يركز على جوانب التقدم المحرز في التمويل الحديث، فإن جزءه الأول يركز على عدد كبير من الأطراف الفعالة في النظام المالي وعلى أدوارهم ومسؤولياتهم.

COLUMBIA | SIPA School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges
with the world's leading economists,
policymakers, and expert practitioners,
including Jagdish Bhagwati, Guillermo
Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya,
and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration
focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2013-2014 program begins in July of 2013.
Applications are due by January 1, 2013.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu